

الطلاق الماء ولو مضافا كما ان الماء اذا انقلب الى طبيعة النجس لم يطلق عليه
 اسم الماء كما لو صب في النجس والنجس بالفلان لا يترك في النجس
 ما يقال له مكس والاقوال الا وركب النجس وقنع الواو وتنبوا الى النجس
 ما يقال له بالفارسية وعرقني ويحج علي او ذوقه كذا في الصحاح **قوله**
 وضع في النجس والنجس العظم العظم ما يؤيد في الوجود فقال طهره واطعمه بالضم
 الطعام **قوله** حتى قال اذا عثر احد الوصفين **قوله** قال الخواص من كل حمولة
 ابراهيم الميلاء في الماء الذي يتغير لونه كثيرا وقنع الا وراق فيه حتى يظهر
 دوره الا وراق في الكفة اذا عثره هل يجوز التوضي به قال لا لانه لما صار
 مغسولا كان مقيدا او كما يجوز شربه غسل الاثنية لانه ظاهر انتهى فالغسل
 مع هذه الرواية ان يكون المغسول من جهة الاوصاف مانعة عن التوضي
 مع نقاء طبيعة الماء وضع في النجس فانه غسل الاثنية لا يستلزم الا التوضي
قوله وهو في النجس والنجس ليس بمرتب ولكم مسافة فتادل مسافة كثر
 في النجس وهو في النجس والنجس مسافة عشر في النجس ماية ذراع الا ان كان
 من ضرب عشر في عشر فانه يبلغ مسافة الخوض في جنب جانبه الا طول
 في جانبه لا في عمقه ذراع بخروج التوضي منه والا فلا فانه **فصل**
 في لزوم ثمانية كيلوات الماء الذي يجر منه ذراعان وطوله نحو ذراع
 في حكمه في عشر مائة ليس كذلك علم وجهه **قوله** لا يقول لعل عيار
 عشر في عشر مائة من قياسه في النجس والنجس والنجس لا يطلق
 عليه اسم النجس ولا يكون في طوله وعرضه سمه كما في النجس لانه تمام
 في **قوله** الخوض المور به في ستة وثلاثون ذراعاً لانه
 النجس في ذلك من نصف القطر في نصف الدور فما يحصل يكون
 مجموع مسافة الدائرة فاذا كان دورها ستة وثلاثون ذراعاً كان
 قطرها احد عشر ذراعاً وحضي ذراع فيضيقا يكون خمسة وثمانون ذراعاً

من النجس الى النجس
 في النجس والنجس

ومن طولها ذراعاً كذا في النجس الى النجس
 كل بيت ذراعاً ذراعاً وهو قائم وهو قائم
 اربع وستون ذراعاً الى النجس في النجس والنجس
 ان يجعل خط البيوت منقطعاً او على طوله اخرى فمن على ذلك النجس

ايضا
 من النجس الى النجس

فان

فان ارضه في نصف ستة وثلاثين وهو ثمانية عشر كيلوات مائة ذراع او اربعة
 احماس ذراع كذا في الخواص **قوله** شواحي الويساس لو يساس وهو بيت له
 ساق ضخم خاضجاً لبيت في الجبال يقشر ويوكل ولما اطلق عليه
 لانه لا ساقا فكل نبات له ساق فهو سنجي وما لم يكن له ساق فهو نجس
 فمن غفل عما ذكر قال ما قال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** ولو سئلان
 والارواء والانساق لا يقال كان المتكاتبان يقتصر على الاستئذان
 فانه الارواء والانساق لو كان كل منهما معتقلاً لما خوذ في قطع الماء
 يلزم ان يكون ماء البحر خارجاً عن طبعه لعدم الارواء والانساق
 لان في طبعه انما اذ ان عدم اصابة لغرض كالماء الخارج **قوله** ويقطع غيره
 لو اكتفى به ولم يذكر الزوال بالطبع الا لطلبه انما يقول ان يقطع غيره
 اما بالطبع او بالتحليل كما احس لانه الزوال بالطبع ايضا بالنجس
 من جهة الفيزياء لا بالنجس الا ان يوق ويقال التقية بالطبع ما يكونه
 بشدة الاستبراء سواء كان الاضواء قليلة او كثيرة فيكونه كما اعتقد
 من النجس ما يدل عليه التحقيق **قوله** او يكمل الى الاضواء او يقطع
 النجس هذا الحكم المنعوق فانه الاستئذان لغيره او في حد ذاته
 الطلاق الماء المطلق مع ان خارج منها فترتبه **قوله** يقرب في الفلحة بالاجزاء
 ضم يعود فالاول بالقطر وفي بعض النسخ بالتقصير والاول
 اولي لفظاً ومعنى لانه لفظاً فانه التصغير لم يوجد في كتب اللغة
 من باب التفعيل وانما التاء في الكلام في عموم المخالفة لو تأملت
 ولا يجره وذكر في التفسير **قوله** او جاء بسئل القرية ليعمل مطوف
 على قوله ذال طبعه لا يجوز الوضوء بما قال طبعه او سئل القرية
 فكلية او في محله من غفل عن هذا قال لفظه اولاً لا يناسب ههنا
 فالاصح ان يقال ولا بما بسئل **قوله** لكونه المقام للهاته لوقال

من النجس الى النجس
 في النجس والنجس

صل النجس

من النجس الى النجس
 في النجس والنجس